خالد القارني

اليمن من وحي (مو..فم..بيك)

هناك الكثير مما يمكن قوله عن مؤتمر الحوار اقله انه أوشك أن يتحول من حوار إلى "خوار"، في الوقت الذي تسير فيه الأوضاع في اليمن مع اطلالة العام 2014 إلى مرحلة" الأزمة الشاملة" مما يدل فيها دلالة واضحة قاطعة على أن مواصلة السير بنفس المقدمات والعلاقات والرؤى السائدة مذ ما قبل فترة انعقاد المؤتمر وحتى الآن لم تعد ممكنة، كون الأزمة القائمة هي من تلك الأزمات التي تتقلص فيها الخيارات إلى اثنين لا ثالث لهما: إما الغرق في الأزمة والدخول في ظلمات الرعب والجوع والضياع، وأما تجاوزها إلى وضعية جديدة تماما، انطلاقا من التفكيك الواعي الهادف للوضعية القائمة المأزومة، والشروع في عملية بناء جديدة بمنطلقات واستشرافات جديدة، لا تكرر نفس اخطاء المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار والتقاسم الحزبي وتقديم المصالح الضيقة على المصالح العامة، وكلها الآن تطفو فوق السطح.

ومن المؤكد أن المحاولات الجارية اليوم للإفلات من قبضة الأزمة الراهنة لا يبعث على الاطمئنان إلى أن مسيرة التغيير هي فعلا بصدد تثبيت مجراها على الطريق الصحيح. ذلك أن كثيرا من تلك المحاولات سواء التي تبذل داخل موفنبيك في جو من الصخب والتدافع، أو ما يعتمل خارجه من تحركات شابها خجل وتمنع، ولا يؤسسها ولا يرافقها ما يكفي من إجراءات تعيد ثقة الشعب بنفسه وبدولته وحكومته ونخبه. ويأتي في مقدمة هذه الإجراءات وضوح الرؤية كشرط ضروري في نجاح أي عمل، باعتبار أن الرؤية الواضحة لا تنبثق إلا عبر قطعية مع الرؤى القديمة وتصفية الحساب معها نهائيا من خلال قانون العدالة الانتقالية، وبناء الدولة الوطنية قبل مشاريع الاقلمة.

والحاصل الآن هو أننا نرى تصادما حادا في الواقع والأهداف داخل مؤتمر موفنبيك، فضلا عن أسلوب العمل ومداه في إطار "القديم" وبوسائله القديمة. وفي هذا السياق جاءت وثيقة بنعمر كاشفة لعدم قدرة القوى على صنع اتفاق وطني ذاتي، و لحالة العجز والقصور والسجالات التي تحركها دوافع خاصة هدفها التضليل عن الحقيقة، تارة تضخم أشياء وتارة تقلل من أشياء، ويكفي النظر إلى الكيفية التي يتم بها التفكير الآن في قضايا الوطن سواء في صفوف المطالبين بالتغيير من وحدة اندماجية إلى وحدة اتحادية من ستة أقاليم، أو في صفوف المطالبين بإقليمين على أساس جغرافيا ما قبل 22مايو، أو في صفوف الممانعين أو المترددين لهذه الخيارات، و التي نجد في طيها اختلافا في المرجعيات لا حصر لها كافية أن تجعل من هذا الحوار حوار "طرشان"، لا نتمنى معها أن يتحول إلى اشتراك نخبويا في وليمة احتكار شعبا سحقته المعاناة اليومية.

إن الخيارين اللذين تضمنتهما وثيقة بنعمر أو غيرهما من خيارات الدولة المركبة جميعها في هكذا ظروف تؤكد أنها تقر بأن خطوة من الانفصال بل و من التمزق لسبب بسيط هو أن الدولة الاتحادية الديمقراطية تستوجب قبل قيامها ضرورة وجود "الدولة الوطنية" كشرط أساسي قطعي غير قابل للنقاش وبدونها تعتبر العملية حرق مراحل وهذا ما نقوم به اليوم، اذ لم نصل بعد الى إيجاد الدولة الوطنية، وبالتالي هذه الحلول ستزيد اوضاعنا تعقيدا، لأن صراعنا اليوم ليس على جسم الدولة بل على "رأسها" ولا زال القانون الذي ينظم عملية الامساك بالرأس هو قانون "الغلبة"، ومؤشرات المتغير في واقعنا لا يوحي بقرب نهاية هذا القانون، وتفسير هذه الفوضى الشاملة والعارمة في أوضاعنا تقودنا إلى أن هناك عملية "حبك غير ظاهرة لاستبدال "غلبة بغلبة".

ومن هنا نحن أمام نتيجة لن تكون أكثر من توزيع قانون "الغلبة"، او يمكن تسميتها عملية "هيكلة الصراعات" على مستوى الأطراف والمركز، ومع ضعف الأخير سيؤدي في نهاية الأمر إلى انفصال الأطراف والمركز معا. وهذا احتمال وارد خاصة وان ثقافة الغلبة هي السائدة في المجتمع حيث لا أثر ملموسا بعد لثقافة الاختيار الحر والندية التنافسية، ففي كل يوم نجد ان مجتمعنا لديه قابلية كبيرة للرجوع الى قضايا واحداث ووقائع حدثت قبل عقود بل وقبل قرون ويتعامل معها وكأنها من قضايا حاضره، وهذه حقيقة لا ندري لماذا لا تأخذ بعين الاعتبار دلالاتها وعلاقتها مع ما نرسمه من تصورات وخطط بما يساعدنا على اخراج اليمن المثقل بالتجارب الفاشلة والاوجاع القاتلة والمؤلمة؟!.

ويجب ان نقدر عاليا جميع الرؤى التي قدمت في مؤتمر الحوار الخاصة بشكل الدولة الجديدة كونها تشكل اضافة جديدة وعملية في سلم محاولات تاريخية ارادت تحقيق مشروع نهضوي حقيقي لليمن لكن الاحلام دائما في صدام مع الواقع، ومع ذلك تبقى مؤثراتها الايجابية المحدودة في تطور المجتمع المادي والفكري ولا تخلو من فائدة، غير ان الظروف لبناء دولة اقاليم مقتبسة من تجارب غيرنا تكاد تكون منعدمة في واقعنا المعاش وقد ذكرنا آنفا بعضا من العوامل المانعة ونضيف هنا ايضا ندرة النوايا والقناعات الصادقة، وغياب الارادة السياسية الجامعة لبناء الدولة الوطنية قبل الاتحادية ونجد دلالاتها في منهجية القوى السياسية القائمة على ان لفلسفة العمل "ظاهر وباطن" مما زاد هذه المواقف صراعات وصدامات فيها السلم والتعايش مغيَّبان. وأيضا شحة الإمكانات الاقتصادية والمالية خاصة في حالة أكثر من إقليمين.

كما أن النظرة إلى الآخر باستعلائية متبادلة، تشير إلى تضخم عقدة التمركز والمركز، و تكشف أيضا عن تشنج واحتقان كبير في جسم العلاقات المجتمعية، أدت إلى مسالك كثيرة وعديدة و إلى تعميق التفاوت وترسيخ نزعة الهوية المختلفة توهما لا حقيقة لأن الموجود تنوع ثقافي في إطار الواحد و هو اليمن، غير أن مقتضيات المصلحة السياسية الضيقة للبعض، جعلت من الهوية سلاحا أيديولوجيا لحسم الصراع السياسي اليوم، وذلك طبعا جعل من الترقب المستمر والاحتراز والتربص الدائم خطوطا دفاعية اضطرارية سعى كل طرف تقريبا، إلى إقامتها لاسيما في الوقت الراهن الذي غابت فيه الدولة التي تسوس الوطن وتدبر أموره، و تبسط نفوذها وتفرض استيلائها وسيطرتها على الجميع.

وفوق هذه التشبيهات التي نعتبرها معيقة لرؤية الأقاليم حاليا إلا أنها لن تمنع تنفيذها لأن المسألة مرهونة بالدور الدولي الحاسم قبل المحلي الذي لن يسمح بأي حلول تتعارض مع مصالحه في المنطقة، علاوة على ذلك لم ولن يسمح لأي جماعة أو أفراد أن يصلوا إلى سدة الحكم ممن يشكلون خطرا على مصالحه، و ترحيبه بهذه الاتفاقية رغم معارضة الكثير داخليا يؤكد هذه المسلمة، وبدون الاعتراف بها سنجد الدود ينخر الشجرة من الداخل، و في هذه الحالة سنُشاهَد حالة من الحروب الدائمة داخل المجتمع. و لن تكون مجرد حروب اعتيادية، بل الحروب الأخطر والأضرس داخل المجتمع، في كافة مؤسساته وعلاقاته. ويبدأ المنطق الذي مفاده: "الإنسان ذئب الإنسان" بالفاعلية كلياً.

(4-3)

عبدالرحمن سيف إسماعيل

قراءة في قانون السلطة المحلية ومشروع تعديلاته..

غياب السلطة المحلية واستبداد السلطة المركزية..!!

اللامركزية في نظام السلطة المحلية :

يحلو للبعض أن يعطي تعريفا للسلطة المحلية على أنها اللامركزية بذاتها.. هنا خلط في الأوراق فاللامركزية مفهوم مختلف لنظام الحكم والمشاركة الشعبية في السلطة وإدارة الشأن المحلي وهذا شأن أفراد المجتمعات المحلية وحدها بدون إشراك السلطة المركزية في عملية إدارة الشأن المحلي أو التفكير بالنيابة عنه وهي تعني أيضا أن المجتمع المحلي معني بتنمية مناطقهم وبإدارة الحراك الذي ولد في الوحدة الإداري.

فاللامركزية هي عملية نقل الصلاحيات والمسئوليات لمهام عامة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي (المديرية) لتمكين وضمان مشاركة فعالة من المستويات المحلية في اتخاذ القرارات ذات الصلة بشئونهم المحلية وإدارتها.

واللامركزية تنظيم عصري من أبرز خصائصها انتزاع أو سحب بعض الاختصاصات من السلطة المركزية والتي تتمتع باختصاصات عامة في كل أقاليم الدولة وإعطاء هذه الاختصاصات لسلطات إدارية لا تتمتع باختصاصات عامة شاملة لكل أقاليم الدولة.. وإنما تمارس اختصاصات محددة محليا في إقليم أقل اتساعا.

وهنا تختلف اللامركزية عن اللامركزية السياسية لوجود كثير من اللبس بين النظامين، فاللامركزية صورة من صور التنظيم الإداري تقوم على توزيع الاختصاصات الإدارية بين شخصيات إدارية مختلفة. بينما اللامركزية السياسية صورة من صور التنظيم السياسي وتؤدي إلى تفتت السلطة بين شخصيات سياسية مختلفة بينما يكون لكل منها دستور ولكل منها حكومتها الخاصة بها، وسلطة تشريعية تخصها وسلطة قضائية خاصة، وعليه فإن اللامركزية السياسية لا توجد إلا فيما يعرف بالدول الفيدرالية أما اللامركزية الإدارية فتقوم في نظام الدولة الموحدة أو البسيطة.. وإن كان لها وجود أيضا داخل الكيانات الداخلية (الولايات المتحدة الأمريكية) أو الكانتونات (الاتحاد السويسري) أو المقاطعات والأقاليم (إيطاليا) والمكونة للكيان الاتحادي ومن هنا يمكن التمييز بينهما، إن الوحدة أو الكيان الواحد في نظام اللامركزية السياسية تمارس اختصاصات شاملة في التشريع والإدارة والقضاء بينما لا تمارس الوحدة الإدارية في نطاق اللامركزية الإدارية إلا اختصاصات محددة اختصاصات لإدارة المناطق بالحكومة.

وتأخذ بعض البلدان سياسة اللاتركيز كخطوة للتخفيف من حدة المركزية، وبالتالي للانتقال إلى اللامركزية الأكثر أهمية في تاريخ التنظيم الإداري الحديث.

ورغم كون مسلسلي اللامركزية واللاتركيز متناقضين تقنيا وسياسيا فيبقى هدفهما مشتركا وهو يتجلى في العبارتين التاليتين:

تقريب الإدارة من المواطنين أو تقريب القرار من المستفيد واللامركزية ضرورية ويحتاج المجتمع للتدبير المحلي على مستوى سكان الوحدات الإدارية المختلفة.

والتنظيم الإداري في اليمن أقرب إلى اللاتركيز.. فهو لا يزال واقعاً تحت تأثير هيمنة السلطة المركزية وبدار عن طريقها والمعينون في الوحدة الإدارية يفوق المنتخبين فيها.

وعموما يمكن التمييز بين النظامين بالفوارق التالية:

1- تقتصر اللامركزية الإدارية على الإدارة بل وعلى جزء منها فقط. ولا يكون للوحدة الإدارية ممارسة أي اختصاصات عدا الاختصاصات الإدارية المحددة، وليس لها سلطة التشريع والقضاء أما في نظام اللامركزية السياسية فيكون لكل وحدة إقليمية (الولاية أو الكالتسون أو الدويلة أو المقاطعة) جهاز تشريعي خاص بها يقوم بسن القوانين.

2- يتم تشكيل الوحدة الإدارية إللامركزية عن طريق الأخذ بأسلوب الانتخابات أساسا بينما لا يكون الأخذ بأسلوب الانتخابات أمراً حتميا في تشكيل الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية الاتحادية وذلك أن الانتخابات ضمانة أساسية لتحقيق مبدأ استقلال الوحدات الإدارية اللامركزية تجاه السلطة الإدارية المركزية بينما استقلالية الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية الاتحادية تتحقق بما لدى كل وحدة من وحدة منها من تنظيم خاص تضمنه نصوص الدستور الاتحادي.

3- لكل وحدة داخلة في اتحاد فيدرالي نظامها الدستوري الخاص أي أنها تتمتع بتنظيم ذاتي وباستقلال دستوري يختلف مداه من دولة اتحادية إلى أخرى أما الوحدات الإدارية المحلية أو الإقليمية في الدولة الموحدة فإن استقلالها مهما بلغ مداه ينحصر في الوظيفية الإدارية دائما، وتستمد تنظيمها من قانون الدولة التي تتبعها، ومن ثم يمكن للدولة أن تعدل اختصاصاتها أو نظامها بل ولها أن تلغيها كلية أو تقضي على استقلالها دون أن تستطيع هذه الوحدات المقاومة أو الاعتراض بينما الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي لا يمكن المساس بنظامها أو باختصاصاتها إلا بتعديل الدستور الاتحادي الأمر الذي يستلزم اشتراك هذه الوحدات في أجزائه.

4- تتمتع الوحدة المكونة للاتحاد الفيدرالي عن الوحدة أو الهيئة اللامركزية في الدولة الواحدة بكون الأولى تشارك في التغيير عن الإدارة الاتحادية أو على الأخص في التشريعات وفي تعديل الدستور الاتحادي بينما لا يكون للهيئة اللامركزية أي دور في عمل التشريع أو التعديل الدستوري في الدولة الواحدة.

5- تنفرد الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي باختصاصات لا تشاركه فيها السلطات الاتحادية وكل ذلك لا يعني عدم خضوعها لرقابة السلطات الاتحادية، بينما تخضع الهيئات المحلية أو الإقليمية اللامركزية الإدارية في جميع اختصاصاتها الرقابة على السلطة المركزية.

ومن هذا الاستعراض نستطيع أن نكون فكرة متواضعة عن طبيعة التنظيم الإداري القائم والذي يضيق إلى حد كبير في بعض المواد والفقرات فالتنظيم الإداري يقوم على ثوابت وإصلاح التشوهات المعيقة.

ونجد أن قانون السلطة المحلية في مادته (4) يحدد بوضوح طبيعة النظام الإداري والسياسي القائم.. فنظام السلطة المحلية يقوم على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وعلى أساس المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية المنتخبة وسلطات هذه المجالس في اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدات الإدارية وممارسة دورها في عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية.. وكذا الرقابة الشعبية والإشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية ومساءلتها ومحاسبتها.

والتناقض واضح بين هذا التعريف وبين المكونات الثلاثة للسلطة المحلية، فالسلطة المركزية المحلية تصطدم بجملة من القرارات والإجراءات التي تحد من سلطة الوحدة الإدارية.. فالنظام الذي تأخذ به بلادنا يختزل سلطات الدولة المختلفة في شخص واحد وهو الذي يقود مختلف الأجهزة بما فيها أجهزة السلطة المحلية فكيف يمكن أن يكون النظام لامركزي إذا كان شخصا واحدا يقود البلد من أقصاه إلى أقصاه.. ولنأخذ مثلا على ذلك موضوع التقسيم الإداري وهو أحد التحديات الأساسية في التنمية.

والدولة تعطيه أولوية خاصة في مختلف توجهاتها وأنشطتها ومن دون معرفة أو مشاركة السلطات المحلية المعنية صدرت عدد من القرارات التي بموجبها استحدثت وحدات إدارية جديدة ومن دون دراسة مسبقة ومن دون أن تكون هذه الاستحداثات من الضروريات الاجتماعية الملحة.. فبدلا من أن تصلح هذه القرارات التشوهات الإدارية أحدثت تشوهات جديدة أكثر ضررا على التنمية.. وشُكلت لجان متعددة للتقسيم الإداري منذ قيام الوحدة ولكنها أخفقت في إنجاز مهمتها نظرا لتدخل السلطة المركزية في شئون اللجنة، ففي مطلع عام 2001م وعلى إثر دعوة رئيس الجمهورية الجماهير للانتخابات المحلية من مدينة الحديدة طالب بإعادة النظر في التقسيم الإداري أو على أساس المزاوجة بينه وبين التقسيم الانتخابي فطالما وأن الجمهورية مقسمة إلى (301) دائرة انتخابية.. ينبغي أن تكون هنالك أيضا (301) مديرية وهذا يعني أن يعاد النظر في التقسيم الإداري على هذا الأساس أو أن يعاد دمج الوحدات الإدارية الحالية وعددها (333) مديرية في (301) دائرة ...ويكون بهذا الدائرة الانتخابية التي تشكلت على أساس سياسي ومن دون دراسة علمية هي أساس التقسيم الإداري الجديد وتشكلت فعلا لجنة لهذا الصدد وأخفقت في النهاية وبعد صرف مليارات كان يمكن أن تساعد المحليات على استنهاض الواقع الإداري والتنموي فيها، والتقسيم الإداري على هذا النحو يعبر عن حالة الخلل والتدخل في شئون المحليات، وتجاوز أيضا للقوانين النافذة.. وهو أيضا غير ممكن نظرا للمبادئ التالية:

1- المبدأ الأول: التقسيم على هذا النحو تقسيم سياسي وارتجالي وآني لا يأخذ بعين الاعتبار متطلبات الواقع.

2- المبدأ الثاني: التقسيم الانتخابي يقوم على معيار واحد وهو سكاني فأينما يتوفر (40) ألف نسمة من السكان زائد خمسة أو ناقص خمسة آلاف يشكلون دائرة انتخابية واحدة.

3- المبدأ الثالث: التقسيم الإداري تقسيم علمي حدد معاييره قانون السلطة المحلية ومن هذه المعايير والمحددات أبرزها:

أ- العوامل السكانية.

ب- العوامل الاقتصادية.

ج- العوامل الاجتماعية.

د- العوامل الجغرافية والطبيعية.

والعملية التي يسير عليها التقسيم حاليا تتعارض مع مبادئ القانون والدستور ومع متطلبات المجتمعات المحلية.. فالتقسيم الإداري ينبغي أن يحقق طموحات المجتمعات المحلية في إحداث تنمية محلية فيها والتقسيم على أساس الدوائر الانتخابية لا يحقق التنمية المنشوده لأن بعضها تربط أكثر من وحدة إدارية وغالبية هذه الوحدات تعاني من مشكلات وتعقيدات اجتماعية وجغرافية بسبب مكوناتها الجغرافية وتضاريسها المعقدة والمشكلات الاجتماعية المختلفة أو بسبب شحة مواردها المالية والاقتصادية وضعف البنى التحتية والمرفقية والاجتماعية فيها فالتقسيم الإداري الذي يحقق ذات المجتمع يتطلب أن تكون الوحدة الإدارية فيها وحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة تعتمد بدرجة أساسية في تنميتها وتطويرها على مواردها الذاتية.. والموارد ينبغي أن تكون متساوية ومتوازية وتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.

وفي المادة الثانية أيضا يحدد القانون شخصية الوحدة الإدارية ويعتبر في حكم المديرية المدن المتخذة عواصم للمحافظات.. بينما في الواقع قسمت عواصم المحافظات إلى عدد من المديريات تفتقر إلى أبسط المعايير الفنية.. وهي عبارة عن تجميع لأحياء في إطار تنظيمي واحد كما هو في المديريات الريفية التي تجمع عدداً من القرى والتجمعات السكانية في تنظيم إداري يفتقر أحيانا إلى أبسط المعايير العلمية.. وهذا التقسيم يتعارض مع مبدأ السلطة المحلية والتوجهات التي ينبغي أن تحدث الفعل التنموي في الواقع، والمشاركة الاجتماعية الواعية.. فمشاركة المجتمع أيضا في التنمية يتطلب توفير شروط موضوعية أبرزها الموارد المالية والبشرية الكافية لإحداث تنمية وتأثير فعلي في الواقع، وإذا لم تتوفر هذه الشروط فالمشاركة تكون عبارة عن إرهاصات لا معنى لها.

والدولة اليمنية القديمة أدركت أهمية التقسيمات الإدارية المبنية على احتياجات المجتمعات المحلية وتعدد ثقافتها وانتماءاتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية فعلى صعيد التنظيم السياسي والإداري قسمت اليمن إلى عدد من التقسيمات الإدارية بحيث تضمنت في بعض الأحيان ما كان يسمى بـ(المخاليف) (مجموعة من القرى والمزارع) و (المحافد) (مجموعة من القصور التي يقيم فيها الكبير أو الأمير أو الشيخ) والتي كانت تخضع بدورها للحكومة المركزية التي يترأسها (الملك) وللحكومات الإقليمية التي كان يترأسها كبير أو أمير وعلى صعيد الإدارة والتنظيم كانت الحكومة المركزية تقوم بتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين في الأقاليم وتحديد اختصاصاتهم ومهامهم والتي تركزت على الإشراف على أمور الزراعة وتوزيع المياه وجباية الضرائب، وحل المنازعات والإشراف على المعابد وأملاك الدولة بالإضافة إلى حفظ الأمن وقيادة الجيش، وتدل هذه العملية على أن اليمنيين القدامى كانوا رجال دولة وأكثر قدرة على معالجة شئون المحليات واحتياجاتها وخلق الاستقرار والأمن ولهذا وجدت حضارة تجاوزت الحدود الإقليمية إلى العالمية، وأصبحت جزءاً من المنظومة الدولية الفاعلة والمؤثرة حينها.

وكان المجتمع المحلي اليمني مجتمعا حيويا وشريكا فاعلا ومؤثرا في المنظمة السياسية والاقتصادية وكان هو العمود الفقري في المعادلة السياسية والحضارية وأحد المكونات الأساسية للدولة اليمنية القديمة.. فامتلكت الدولة بفضل المبادرات الذاتية للمواطنين مؤسسات اقتصادية زراعية وصناعية في منتهى الأهمية.. بالإضافة لشبكة الطرقات الحيوية التي ربطت المجتمعات المحلية التي كانت عبارة عن مجاميع اقتصادية فاعلة ببعضها واليمن بالعالم. وأصبحت اليمن محطة آمنة للتجارة العالمية الحرة.. فقد قام اليمنيون من خلال مبادراتهم الذاتية بإنشاء ما يشبه اليوم بنظام (التعاونيات) والذي كان يتم خلالها تأطير التنظيمات المجتمعية في وحدات إنتاجية (زراعية وصناعية) خضعت لنظام مالي وإداري دقيق مكن المجتمع اليمني من تشييد حضارة وعمران كانت ولا تزال مثار إعجاب العالم حتى هذه اللحظة.

وهذه ما أدركته مسودة استراتيجية تعزيز اللامركزية وتفعيل الدور التنموي للسلطة المحلية ... فأي استراتيجية وطنية ناجحة ينبغي ان تستفيد من التراكم التاريخي الايجابي للموروث الإداري والسياسي اليمني في هذا الإطار فلكي نبني نظاما ودولة في مستوى تلك الدولة التي وجدت في الماضي لا بد من عدم السخرية من الماضي.. وهذا ما أدركته أيضا مختلف الفعاليات الوطنية والسياسية التي عكفت على دراسة أسباب الأزمة اليمنية وإشكاليات الدولة الحديثة دولة 22 مايو 90م وخرجت بوثيقة الإجماع الوطني (وثيقة العهد والاتفاق) التي تم التوقيع عليها في عمان من قبل الجميع، والوثيقة أدركت بأن الحكم المحلي واسع الصلاحيات هو جوهر المشكلة.

ولا بد من الأخذ به وعلى أساس أن يعاد النظر في التقسيم الإداري وعلى أساس أقاليم ومخاليف، ومديريات، وفقا للشروط التاريخية والجغرافية، والثقافية، والسكانية المعروفة.

وقضية الموارد المالية والدعم المالي من أكبر العوائق التي تواجه نظام السلطة المحلية والسلطة المركزية هنا لا تملك رؤية واضحة لتطوير هذه العملية ولا هي قادرة على إعطاء المحليات دوراً أفضل في معالجة هذه الاختلالات وتطويرها وإنما تقدم لهم المزيد من المتاعب والصعوبات ومن أكبر هذه الصعوبات هي الوحدات الحسابية التي أنشأتها في الوحدات الإدارية لمواجهة الجهاز المالي للسلطة المحلية فيها وربطها مباشرة بالمالية.

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

هيا نهرب

ونحن صغار كنا نلعب ونقول "هيا نهرب"، كبرنا وكبرت معانا لعبة "الهروب" حتى أصبحت ثقافة شعب، وسياسة دولة.

تمضي حياتنا ونحن ـ اليمنيون ـ في حالة هروب دائم.

يهرب الشعب من خندق فيقع في نفق، يهرب من مطرقة الفساد فيلصق في سندان العجز.

الكبار يهربون من الثورة إلى المحاصصة ومن العجز الحكومي إلى الحوار ومن الالتزامات إلى افتعال الأزمات، ومن عجز الإيرادات إلى طباعة الفلوس، ومن الانفصال إلى الفدرلة والاقلمة، ومن الرأي العام إلى اشغال الرأي العام.

يهربون من الشعب إلى السلطة ومن الرعية إلى المشيخة ومن المسؤولية إلى النفوذ ومنهم من يهرب من المساءلة إلى العنف والمؤامرات، وأقسى أنواع الهروب هو الحروب.

في أيام علي ولد زايد كنا نهرب من الجوع إلى سحول ابن ناجي ومدرجات البن ومن العطش إلى سد مارب أما اليوم فنهرب إلى مؤتمر المانحين وإلى الوايت والى القمح الاسترالي أو الدقيق الأميركي.

الشباب يهربون من مواجهة الواقع الذي تتحطم على صخرته أحلامهم إلى أي عالم افتراضي ديوان قات أو فسبكة أو دردشة أو قصص حب فاشلة.

الآباء يهربون من دائن إلى آخر يتسلف من مكان ويهرب إلى مكان آخر يتسلف منه أيضا ويظل هارب حتى يفرجها الله.

وآخر يهرب من المسؤولية إلى القات والسيجارة.

وغيره يهرب من المشاكل إلى الطلاق أو الانفصام..

وآخر يهرب من عجزه وضعفه إلى غضبه ورفع صوته وممارسة العنف ولو بضرب رأسه على جدار.

وهناك من قطع تذكرة هروب جوية في خطوط جنان يخارجك ولاعقل يحنبك وقرر يؤلف مغاريف بدلا من أن يجمع طموحات وما يقدر يحققها.

ياهارب من الموت يا ملاقي له ويا هارب من سوء التغذية يا ملاقي سم القات وياهارب من التلوث يا ملاقي حوادث الطرق ويا هارب من نار الحروب يا ملاقي شبح الفلتان الأمني.

غربتنا هربة من الفقر والمغترب هارب من رمضاء بلده إلى نار الغربة.

حياتنا إما هروب أو تهريب، يحس الواحد انه نزل من بطن أمه "تهريب" بلا تأشيرة ولا إقامة ليعيش في بلده "غريب" معظم أوقاته هارب.

حتى لحظات الفرح أصبحت هاربة نسرقها سرقة.

هيا بنا نهرب.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388